

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٢ بالتفويض،

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية محافظة الدقهلية

وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن الغرف التجارية

والقوانين المعدلة له؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٦/٦/٢٠٠١

باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها لهذا العام؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٣/١١/٢٠٠٢؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية وسوق الجملة التابع لها

عن العام المالى ٢٠٠٠ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ٢١٩٨٣٠٤٦٨ جنيه

(مليونان ومائة وثمانية وتسعون ألفاً وثلاثمائة وأربعة جنيهات وثمانية وستون قرشاً لاغير)،

وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٥٥٤٩٤٣,٥٩ جنيه (مليون وخمسمائة

وأربعة وخمسون ألفاً وتسعمائة وثلاثة وأربعون جنيهاً وتسعة وخمسون قرشاً لاغير).

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للغرفة والسوق بمبلغ ٦٤٣٣٦١,٠٩ جنيه

(ستمائة وثلاثة وأربعون ألفاً وثلاثمائة وواحد وستون جنيهاً وتسعة قروش).

أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٣١/١٢/٢٠٠٠ بمبلغ ٦٨٥٦٧٣٢,٣٠ جنيه

(ستة ملايين وثمانمائة وستة وخمسون ألفاً وسبعمائة واثنان وثلاثون جنيهاً وثلاثون قرشاً).

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٤/١١/٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ حسنى الديب